



سياسات الحكومة الرقمية

(سياسة الخدمات الرقمية أولاً، الحكومة الرقمية كحق، سياسة طلب البيانات مرة واحدة)

5 يوليو 2021

الإصدار 1.1

المحتويات

3	قائمة الاختصارات
4	مقدمة
4	سياسة الحكومة الرقمية
4	نطاق سياسة الحكومة الرقمية
4	الغرض من سياسة الحكومة الرقمية
5	بيان السياسة
5	القسم أ - سياسة الخدمات الرقمية أولا
5	نطاق هذه السياسة
5	الغرض
6	متطلبات وقواعد السياسة
6	الإرشادات والإجراءات
8	القسم ب - الحكومة الرقمية كحق
8	نطاق هذه السياسة
8	الغرض
8	متطلبات وقواعد السياسة
9	الإرشادات والإجراءات
11	القسم ج - سياسة طلب البيانات مرة واحدة
11	نطاق هذه السياسة
11	الغرض
11	متطلبات وقواعد السياسة
12	الأدوار والمسؤوليات
13	التغييرات التي قد تطرأ على هذه السياسة
13	الملاحظات والمقترحات
13	مصادر المعلومات الخاصة بهذه السياسة
14	ملحق أ: اللوائح ذات الصلة بالبيانات

قائمة الاختصارات

تقنية المعلومات والاتصالات	ICT
لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات	ICTGC
هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	iGA
المشروع الوطني للبنى المؤسسية	NEA
اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات	SCICT

مقدمة

على مدار السنوات الأخيرة تضاعفت توقعات مختلف فئات الجمهور بشأن جودة الخدمات العامة، إذ باتت الابتكارات التكنولوجية متغلغلة في معظم تفاصيل حياتهم اليومية بشكل متزايد يوميًا بعد آخر. ما دفع الحكومة إلى غرس التقنيات الحديثة كمكوّن أساسي من مكونات أي خدمات تخطط لتطويرها وتنفيذها وطرحها، لتظل هذه الخدمات مواكبة لاحتياجات الجمهور وتلبي متطلباته بكفاءة.

وكانت الحكومة البحرينية الموقرة سبّاقة في إدراك مزايا التقنيات الحديثة في تحسين إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات والخدمات وتطوير سبل تقديمها. وقد ساعدت مبادرات الحكومة الإلكترونية الشاملة التي نفذتها المملكة على مدار العقود الماضية على تمكين الجهات الحكومية وتوجيهها نحو تحسين مستويات فاعلية عملياتها وكفاءة تقديم الخدمات. وللحفاظ على هذا الزخم الإيجابي، وبلوغ آفاق أعلى في ميدان الحكومة والاقتصاد الرقمي، وضعت الحكومة البحرينية الموقرة خططًا طموحة لتعزيز استخدام التقنيات الرقمية على جميع الأصعدة، لإرساء أسس أكثر انفتاحًا وتجاوبًا وشفافية. وتطمح الحكومة إلى الارتقاء بقدراتها فيما يتعلق باتخاذ القرار ومشاركة البيانات، إلى جانب تحسين خدماتها وعملياتها الرقمية من خلال تصميمها على نحو يركز على تلبية احتياجات المتعاملين ويتفق مع سلوكياتهم، فضلًا عن تقديمها إليهم في الوقت الفعلي عبر القنوات التي يختارونها.

وسعيًا لتحقيق هذه الغاية، تركز الحكومة على تعزيز مبدأ "الحكومة الرقمية" وترقيته وتطبيقه بفاعلية عند تصميم الخدمات الحكومية الجديدة، مع التركيز على رقمنة سلسلة إجراءات الخدمة بأكملها.

تسلط هذه السياسة الضوء على التزام حكومة البحرين الموقرة بالتركيز على الحكومة الرقمية، والاقتصاد الرقمي، والقنوات والسلوكيات الرقمية. إذ ستعمل الحكومة على إتاحة المنظومة اللازمة لتمكين الجهات الحكومية من تحقيق أقصى استفادة من التقنيات الحديثة، بغية تقديم خدمات رقمية يرغب المستخدمون في التفاعل معها، مع ضمان الارتقاء بمستويات هذه الخدمات من ناحية الكفاءة والفاعلية الاقتصادية في الوقت ذاته.

تتألف سياسة الحكومة الرقمية من ثلاث سياسات داعمة منفصلة، وهي:

- القسم أ - سياسة الخدمات الرقمية أولاً
- القسم ب - الحكومة الرقمية كحق
- القسم ج - سياسة طلب البيانات مرة واحدة

سياسة الحكومة الرقمية

نطاق سياسة الحكومة الرقمية

سُتطبق سياسة الحكومة الرقمية على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات عامة لفئات الجمهور المختلفة (المواطنون والشركات والمقيمون والسائحون ومؤسسات المجتمع المدني).

الغرض من سياسة الحكومة الرقمية

يتمثل الغرض من هذه السياسة في ضمان تحقيق مستويات أعلى من الشفافية والانفتاح والشمولية في العمليات الحكومية، وإرساء ثقافة قائمة على البيانات داخل الجهات الحكومية، وتشجيع نهج الحكومة المتكاملة، والحث على المشاركة في تصميم سبل تقديم الخدمات العامة ووضع السياسات.

بيان السياسة

ستعمل الحكومة البحرينية الموقرة على تعزيز الحكومة الرقمية واستخدام التقنيات الرقمية على جميع الأصعدة من أجل:

- تحسين المساءلة والشمول الاجتماعي والشراكات.
- الحث على إرساء ثقافة قائمة على البيانات في القطاع العام.
- التوافق مع برنامج عمل الحكومة ورؤية البحرين الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة بشكل أفضل.
- معالجة مسائل الأمن الرقمي والخصوصية، إضافة إلى الالتزام بأعلى معايير الأمن والخصوصية فيما يتعلق ببيانات الأفراد والبيانات التجارية والوطنية، بما يتفق مع قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة، وقانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن حماية البيانات الشخصية، وغير ذلك من القوانين المدرجة في الملحق <أ>.
- تعزيز القدرات المؤسسية لتخطيط المبادرات الحكومية الاستراتيجية وتطبيقها وإدارتها ومراقبتها.
- وضع القواعد واللوائح والسياسات والإجراءات والتوجيهات الملائمة وتنفيذها لاغتنام الفرص الناشئة عن استخدام التقنيات الرقمية في القطاع العام.

وتدعم سياسات الحكومة الرقمية التابعة للحكومة الموقرة ثلاث سياسات مهمة، وهي كالتالي:

1. [القسم أ - سياسة الخدمات الرقمية أولاً](#)
2. القسم ب - سياسة الحكومة الرقمية كحق
3. القسم ج - سياسة طلب البيانات مرة واحدة

القسم أ - سياسة الخدمات الرقمية أولاً

نطاق هذه السياسة

سُتطبق سياسة الخدمات الرقمية أولاً على جميع الخدمات الحكومية الجديدة التي تقدمها الجهات الحكومية لفئات الجمهور المختلفة (المواطنون والشركات والمقيمون والسائحون ومؤسسات المجتمع المدني)، أو على أي أنظمة متكاملة خارج نطاق الشبكة الداخلية للجهات الحكومية.

الغرض

يتمثل الغرض من هذه السياسة في تيسير تقديم جميع الخدمات الحكومية بشكل رقمي، بحيث تكون الخدمات الرقمية مفضلة على الخدمات التقليدية غير الرقمية المقدمة من حكومة البحرين، كما ترعي السياسة لزيادة الابتكار وتحسين التوافق التشغيلي والتكامل الداخلي بين الخدمات العامة الرقمية، بالإضافة إلى تقليل مستوى التعقيد فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات والاستفادة منها، والحد من حالات التكرار والازدواجية. وبموجب هذه السياسة، يتعين على الجهات

الحكومية تصميم الخدمات العامة بشكل رقمي أولاً، ثم طرحها عبر القنوات الأخرى لمن يتعذر عليهم استخدام الخدمات الرقمية.

متطلبات وقواعد السياسة

وعلى هذا النحو، تجب مراعاة مبادئ السياسة التالية دائماً، مع مراعاة جاهزية الجهات الحكومية ونطاق الإطار القانوني المعمول به:

1. تحسين التوجهات الاستراتيجية لحكومة مملكة البحرين الخاصة بتقديم الخدمات الرقمية كأولوية، ووضع اللوائح اللازمة لتمكين مفاهيم الرقمنة كخيار تلقائي، والتصميم الرقمي واعتماد الأجهزة الذكية أولاً.
2. الارتقاء بتجربة المستخدم فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الحكومية الرقمية، عبر الفهم العميق لاحتياجات المستخدمين، من أجل إنشاء خدمات رقمية جديدة تتسم بالبساطة وسهولة الاستخدام.
3. يجب أن تسعى الجهات الحكومية إلى زيادة الثقة في الخدمات الحكومية الرقمية، من خلال وضع ضوابط أمنية ملائمة لحماية بيانات المستخدمين، وتأمين عملية دخولهم إلى النظم الحكومية.
4. يجب أن تسعى الجهات الحكومية إلى وضع حلول وخدمات رقمية تتكامل تشغيلياً مع الحلول الأخرى في القطاعين العام والخاص من خلال اتباع إطار مرجعي مشترك.
5. يجب على الجهات الحكومية تحديد وحل المشاكل المتعلقة بالخدمات الرقمية الحالية، والتي تعوق زيادة استخدام الخدمات الإلكترونية.
6. يجب أن تصمم الجهات الحكومية خدمات رقمية يمكن طرحها عبر مجموعة من القنوات استناداً إلى سلوكيات المستخدمين، وتشجيع المشاركة الإلكترونية وإشراك المتعاملين في تصميم الخدمات الرقمية.
7. أثناء تصميم الخدمات الرقمية، ينبغي على الجهات الحكومية ضمان أن تكون هذه الخدمات شاملة ومتاحة للجميع، ومن المهم التأكد من ضمان عدم إقصاء أي متعاملين عن استخدام أي خدمات رقمية نتيجة للافتقار للمهارات الرقمية أو القدرة على الدخول على الإنترنت.
8. يجب أن تواصل الجهات الحكومية وضع لوائح مراعية للرقمنة وتحديثها لتيسير تقديم الخدمات الرقمية. ويجب على الجهات أيضاً ضمان الالتزام باللوائح الملائمة والاشتراطات اللازمة لتعزيز ثقة المستخدمين في استخدام الخدمات الرقمية على نحو مريض وآمن.
9. يجب أن تسهل الجهات الحكومية مشاركة البيانات وإعادة استخدامها لضمان تحسين جودة البيانات وتحقيق مزيد من الكفاءة والشفافية على صعيد العمليات الحكومية.

الإرشادات والإجراءات

يجب أن تتبع الجهات الحكومية هذه الإرشادات والإجراءات لضمان تبني نهج الرقمية أولاً في تصميم وتطوير خدمات عامة تقدم تجربة عالية الجودة للمتعاملين أثناء تعاملهم مع الجهات الحكومية.

(أ) تحديد خدمات المعاملات الرئيسية الجديدة للمواطنين والمقيمين والشركات وإعطاء الأولوية لرقمنتها.

(ب) تحديد الخدمات الحالية والمزمعة التي ينبغي تقديمها إلكترونياً وإعداد خطة لتحويل الخدمات غير الرقمية إلى خدمات رقمية.

(ت) تبني نهج الخدمات الرقمية أولاً في تصميم الخدمات الحكومية الجديدة وتطويرها وطرحها بشكل آمن عبر مختلف القنوات الرقمية.

(ث) ضمان أن الخدمات العامة الرقمية الجديدة والحالية يسهل الوصول إليها واستخدامها مقارنة بغيرها، ومن ثم دفع المتعاملين إلى اعتماد نهج الخدمات الرقمية أولاً، باعتباره الخيار الأكثر تفضيلاً. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تبني التقنيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والبيانات الضخمة.

(ج) طرح جميع المعاملات الحكومية عبر التقنيات الرقمية بأقل تكلفة ممكنة للمتعاملين.

(ح) تقديم الدعم لمستخدمي الخدمات الحكومية غير الرقمية وبناء قدراتهم ليتسنى لهم الاستفادة من الخدمات العامة الرقمية.

(خ) تطوير البنية التحتية ووضع السياسات والإجراءات التي تدعم تصميم الخدمات الحكومية الرقمية وتطويرها واستخدامها.

(د) حماية بيانات جميع الأطراف من مستخدمين أو مطورين للتطبيق، أثناء تصميم الخدمات الحكومية الرقمية وتنفيذها.

(ذ) نشر الوعي داخل المؤسسة وخارجها بشأن تأثير الرقمنة على تقديم الخدمات الحكومية، وكيف أن تسخير الرقمنة يجعلها أكثر يسراً وراحة للمتعاملين.

(ر) يجب أن تستفيد كل خدمة حكومية رقمية من المنصات الشائعة المتاحة والاستثمارات القائمة، مع ضمان الالتزام بأفضل الممارسات وأعلى المعايير.

القسم ب - سياسة الحكومة الرقمية كحق

نطاق هذه السياسة

سُتطبّق سياسة الحكومة الرقمية كحق على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات حكومية لفئات الجمهور المختلفة (المواطنون والشركات والمقيمون والسائحون ومؤسسات المجتمع المدني).

الغرض

يتّثل غرض هذه السياسة في خلق البيئة المناسبة لقطاع عام بإمكانه العمل بكفاءة في هذا العصر الرقمي، ووضع استراتيجية للحكومة الرقمية تنص على خطوات عملية لنشر التقنيات الرقمية لإرساء أسس حكومة أكثر انفتاحاً وشفافية وابتكاراً، وتعزيز إطار الحوكمة الرقمية وبناء القدرات المؤسسية والقانونية والبشرية لتقديم خدمات رقمية تلبّي احتياجات الجمهور وتوقعاته.

متطلبات /قواعد السياسة

وعلى هذا النحو، يجب مراعاة مبادئ السياسة التالية دائماً، مع مراعاة جاهزية الجهات الحكومية ونطاق الإطار القانوني المعمول به:

1. يجب أن ترسي الحكومة منظومة ملائمة للحكومة الرقمية والاقتصاد الرقمي.
2. يجب أن تقوم الحكومة بتحديث القوانين واللوائح لحماية الحقوق الرقمية للمتعاملين.
3. يجب أن تواصل الحكومة الاستثمار في تطوير العوامل التمكينية الرقمية الأساسية وتقديم حوافز لاستخدامها على صعيد القطاع العام.
4. يجب أن تعمل الحكومة على تعزيز تبني المعايير والتوجيهات الرقمية والترويج لها وتنفيذها لضمان بنى وحلول رقمية أكثر اتساقاً وتكاملاً تشغيلياً ومرونة.
5. يجب أن تضع الحكومة نهجاً متكاملاً لتصميم الخدمات وطرحها يتبنى أسس تصميم تجربة المستخدم.
6. يجب أن تعمل الحكومة على تبسيط ممارسات وإجراءات مشاركة البيانات وتحسينها على صعيد القطاع العام.
7. يجب أن تعمل الحكومة على تطوير سياسة بيانات مفتوحة تدعم إعادة استخدام البيانات الحكومية المفتوحة لخلق القيمة.

يجب أن تتبع الجهات الحكومية هذه الإرشادات والإجراءات لضمان تبني سياسة الحكومة الرقمية كحق مكفول للجميع:

(أ) السياسة والاستراتيجية

(أ) ضمان وضع وتنفيذ التالي:

- (أ) سياسة الوصول إلى البيانات.
- (ب) إطار تبادل البيانات.
- (ج) سياسة البيانات المفتوحة وتوجيهاتها.
- (د) استراتيجية تخطيط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث.
- (هـ) استراتيجية وقوانين وسياسات الأمن السيبراني.

(أ) تجربة المستخدم

ضمان تصميم الخدمات الرقمية وتطويرها استنادًا إلى الأحداث والأنشطة الحياتية.

الحصول على التعليقات والملاحظات حول الخدمات الرقمية بشكل مستمر، من خلال إشراك المستخدمين، ومواصلة السعي نحو تحسين تجربة المستخدم.

ضمان تطوير الخدمات الرقمية على نحو يلبي احتياجات جميع الأطراف والفئات ذات العلاقة، بمختلف مستوياتهم، لضمان تحقيق الشمولية الرقمية.

(ب) الخدمات وعوامل تفعيل

التركيز على تبسيط الخدمات وقنوات تقديمها لحث المستخدمين على استخدام الخدمات الرقمية وقنواتها كخيار مفضل عن المكاتب التقليدية.

تحسين إدارة الهوية وإمكانية الوصول ومنصات المحتوى ومنصات الخدمات المُدارة.

(ج) القدرات الداخلية

بناء القدرات الرقمية.

تحسين الأمن السيبراني والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات والتطبيقات.

تحديد خدمات المعاملات الرئيسية الحالية للمواطنين والمقيمين والشركات وإعطاء الأولوية لرقمنتها.

(د) مشاركة البيانات

- (أ) ضمان إتاحة مجموعات البيانات والبيانات المكانية والبيانات في الوقت الفعلي.
- (ب) تعزيز استخدام البيانات وإدارتها داخل الجهة وخارجها.
- (ج) تعزيز استخدام البيانات المفتوحة.
- (د) إتاحة إمكانية مشاركة البيانات عبر الحدود.
- (هـ) دعم إمكانات متقدمة لاتخاذ القرار.

القسم ج - سياسة طلب البيانات مرة واحدة

نطاق هذه السياسة

سُتطبّق سياسة طلب البيانات مرة واحدة على جميع الجهات الحكوميّة التي تقدم خدمات حكومية لفئات الجمهور المختلفة (المواطنون والشركات والمقيمون والسائحون ومؤسسات المجتمع المدني).

الغرض

يتمثل الغرض من هذه السياسة في زيادة الكفاءة والحد من الأعباء الإداريّة بين الجهات الحكوميّة والجمهور، وتمكين سبل التواصل على صعيد الجهات الحكوميّة مع حماية المعلومات الشخصيّة في الوقت ذاته.

متطلبات وقواعد السياسة

وعلى هذا النحو، يجب مراعاة مبادئ السياسة التالية دائماً، مع مراعاة جاهزية الجهات الحكوميّة ونطاق الإطار القانوني المعمول به:

1. تحديد الخدمات العامة والغايات التي يجب أو يجوز تطبيق سياسة طلب البيانات مرة واحدة عليها.
2. إرساء أساس قانوني متسق وموثوق لأغراض مبادرات طلب البيانات مرة واحدة.
3. تطوير آلية لتشجيع مبادرات طلب البيانات مرة واحدة ودعمها إداريًا بشكل استباقي حتى لا يضطر المتعاملون إلى تقديم البيانات للجهات الحكوميّة أكثر من مرة.
4. الالتزام بلوائح خصوصية البيانات وحمايتها حسب قانون حماية معلومات ووثائق الدولة، رقم (16) لسنة 2014، مملكة البحرين، وقانون حماية البيانات الشخصيّة رقم (30) لسنة 2018، مملكة البحرين، وغير ذلك من القوانين المدرجة في الملحق <أ>.
5. تحسين آليات تحديد الهوية ومشاركة البيانات لتسهيل مبادرات طلب البيانات مرة واحدة.
6. التركيز على سلوكيات المستخدم مع مراعاة مبادرات في طلب البيانات مرة واحدة الوقت ذاته.
7. وضع خارطة طريق لمبادرات طلب البيانات مرة واحدة.

الأدوار والمسؤوليات

اعتمد مجلس الوزراء هذه السياسة وتنفذها هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بدعم من الحكومة وجهات القطاع العام. وسيتم اعتماد أي تعديلات تطرأ على هذه السياسة من اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات. وفيما يلي الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل طرف من الأطراف ذات العلاقة المشاركة في تطبيق هذه السياسة.

مكتب رئيس الوزراء

- وضع التوجهات الاستراتيجية "للحكومة الرقمية" في المملكة.
- الإشراف على استخدام سياسة الحكومة الرقمية بشكل فعال ومتسق.

اللجنة العليا لتقنية المعلومات والاتصالات

- سلطة الموافقة على أي تغييرات جوهرية تطرأ على السياسات أو المعايير المتعلقة بالحكومة الرقمية.
- مراجعة أي تغييرات أو متطلبات إعفاء واعتمادها.

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

- إدارة سياسات الحكومة الرقمية ومعاييرها والحفاظ عليها.
- الرقابة على استخدام سياسة الحكومة الرقمية.
- إنشاء قنوات للتواصل والتسويق والنشر والتوعية بشأن الخدمات الحكومية الرقمية.
- التدقيق والإبلاغ.

الحكومة وجهات القطاع العام:

- الامتثال لسياسة الحكومة الرقمية وتبنيها.
- تطوير خدمات رقمية وفقاً لاستراتيجية الجهة وخارطة الطريق الخاصة بها.
- إدارة جودة الخدمات الرقمية.

التغييرات التي قد تطرأ على هذه السياسة.

يحق للحكومة تغيير بيان السياسة الحالي من وقت لآخر. وسيتم الإعلان عن هذه التغييرات عبر

- البوابة الوطنية للحكومة الإلكترونية (www.bahrain.bh)
- بوابة المشروع الوطني للبنى المؤسسية (www.nea.gov.bh).
- موقع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (www.iga.gov.bh)

الملاحظات والمقترحات

نرحب بالملاحظات والمقترحات المتعلقة بسياسة الحكومة الرقمية. وسيساعد أي اقتراح أو ملاحظة في تعزيز وتنقيح السياسة بشكل أفضل، وبالتالي جعل هذه الوثيقة أكثر شمولاً وملاءمة. يمكن إرسال الملاحظات والمقترحات والتوضيحات والاستفسارات حول هذه الوثيقة إلى: standards@iga.gov.bh.

مصادر المعلومات الخاصة بهذه السياسة

الوثائق والروابط التالية قد تكون ذات صلة بهذه السياسة.

- (a) حماية معلومات ووثائق الدولة، قانون رقم (16) لسنة 2014، مملكة البحرين
- (b) قانون حماية البيانات الشخصية، قانون رقم (30) لسنة 2018، مملكة البحرين
- (c) إطار سياسة الحكومة الرقمية الصادر عن منظمة التعاون والتنمية (www.oecd.org)

ملحق أ: اللوائح ذات الصلة بالبيانات

- قانون الوكالة التجارية (1992)؛
- اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية (2002)؛
- قانون الاتصالات (2002)
- قانون براءات الاختراع ونماذج المنفعة (2004)؛
- قانون حماية المؤشرات الجغرافية (2004)؛
- قانون تصميمات الدوائر المتكاملة (2006)؛
- قانون الرسوم والنماذج الصناعية (2006)؛
- قانون تصنيع وتداول الأقراص البصرية (2006)؛
- مرسوم تنظيم هيئة جودة التعليم والتدريب؛
- قانون العلامات التجارية (2014)؛
- قانون السجل التجاري (2015)؛
- قانون المؤسسات الصحية الخاصة (2015)؛
- قانون تنظيم مزاولة المهن الهندسية (2014)؛
- قانون الضمان الصحي (2015)؛
- قانون حماية البيانات الشخصية (2018)؛
- قانون تشجيع وحماية المنافسة (2018)؛
- قانون تنظيم القطاع العقاري (2017)؛
- قانون رقم (22) لسنة 2006 بشأن حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، أو قانون رقم (30) لسنة 2018 بشأن حماية البيانات الشخصية
- تشريع حقوق الملكية الفكرية في معلومات القطاع العام: قانون رقم (22) لسنة 2006 بشأن حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وقانون رقم (7) لسنة 2003 بشأن الأسرار التجارية (وتعديلاته)
- مسؤوليات استخدام البيانات العامة والحقوق المعنوية وضمانات جودة البيانات: قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة
- استخدام البيانات العامة في وسائل الإعلام: قانون رقم (16) لسنة 2014 بشأن حماية معلومات ووثائق الدولة.